إيران تنتصر مجدداً

حيان نيوف
كاتب ومحلل سياسي

أُسدِل الستار على الانتخابات الرئاسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتمّ انتخاب الرئيس الرابع عشر لإيران منذ انطلاق الثورة الإسلامية قبل ٤٥ عامًا بعد جولتين من المنافسة انتهت بفوز الرئيس مسعود بزشكيان على حساب المرشح سعيد جليلي.
وجاءت الانتخابات الرئاسية الإيرانية في ظلّ ظروف استثنائية تمرّ بها إيران والمنطقة والعالم، ويمكن تلخيص بعضها بالآتي:

- معركة طوفان الأقصى، والتي تخللها هجوم إيراني مباشر وعنيف على الكيان الصهيوني للمرة الأولى، وتقهقر للمعسكر الصهيو-أميركي في الشرق الأوسط.
- جرت الانتخابات كنتيجة دستورية لإستشهاد رئيس الجمهورية آية الله الشهيد السيد إبراهيم رئيسي على إثر سقوط مروحية كانت تقله وبعض المسؤولين الإيرانيين في شمال شرق البلاد.
- جاءت الانتخابات في ظل تحولات جيوسياسية وإستراتيجية تمرّ بها إيران بدأت مع انضمامها لمنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة بريكس، وبعد توقيعها على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع الصين، واتفاقية شراكة مع الهند حول ميناء تشابهار، والاستعداد لتوقيع اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشامل مع روسيا.
- جاءت الانتخابات أيضًا بعد اتفاق المصالحة بين إيران والسعودية، وانعكاساته على علاقات إيران مع العديد من الدول العربية والإقليمية.
- وأيضًا جاءت تلك الانتخابات مع اقتراب إيران وحلفائها في محور المقاومة من تحقيق أكبر نصر إستراتيجي في تاريخ المنطقة الحديث على كلّ من الكيان الصهيوني وحليفته واشنطن.
- وأخيرًا جاءت الانتخابات الإيرانية في ظل تصاعد المواجهة على الصعيد العالمي انطلاقًا من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، وإلى جنوب آسيا وشرقها، حيث تقع إيران في قلب هذا الحيّز الجغرافي المترامي الأطراف، تلك الجغرافيا التي ستحدد شكل العالم الجديد برمته.

وانطلاقًا من كلّ ذلك تتأتى الأهمية الاستثنائية لهذا الاستحقاق الدستوري الإيراني الذي تحوّل إلى محطّ أنظار العالم أجمع بشرقه وغربه، والذي راح يراقب ويترقب سير العملية الانتخابية أولًا، ونتائجها ثانيًا.
لا شكّ أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية كغيرها من دول العالم تحتضن تيارات متنوعة في الفكر والإدارة والتوجّهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتّى العرقية، غير أن ما يميّز إيران ومنذ قيام الثورة الإسلامية أن ذلك التنوع ينصهر ويتوحد في بوتقة واحدة تحت ظل قيادة ومؤسسات ثورية ناظمة لذلك كلّه.
لأجل ذلك فإننا نلحظ اطمئنانًا يقينيًا لدى حلفاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية وشركائها الإقليميين والدوليين، في ذات الوقت الذي نلحظ فيه غيظًا وأوهامًا لدى أعدائها وخصومها وحسّادها. يمكن القول إن الاستحقاق الرئاسي الإيراني حقق نجاحًا استثنائيًا أبهر العالم أجمع، سواء لجهة التنظيم والتسلسل والنزاهة، أم لجهة التنافس الإيجابي والمناظرات وتقديم البرامج الانتخابية، والأهم من ذلك كانت نسبة المشاركة المرتفعة التي بلغت حدود ٥٠٪ في الجولة الثانية بالرغم من الظروف الصعبة المتعلّقة بضيق الوقت والحرارة المرتفعة والتضليل الإعلامي والتحريضي الممارس من قبل الجهات المعادية لإيران.
وعليه فقد أثبتت العملية الانتخابية برمتها أن إيران تمتلك نظامًا دستوريًا مؤسساتيًا ديمقراطيًا متطورًا يليق بمكانتها وبقدراتها وحجمها ومكانتها في العالم الجديد تتفوق به على الكثير من دول العالم المتقدمة والتي تدعي الديمقراطية والاستقرار السياسي.
وهو ما عبّر عنه آية الله العظمى الإمام السيد علي الخامنئي بعد الانتخابات بقوله "هذه الحركة العظيمة في مواجهة الضجة المصطنعة المتمثلة في مقاطعة الانتخابات، والتي أطلقها أعداء الشعب الإيراني لبث اليأس والجمود، هي عمل رائع لا ينسى".
نعم، لقد انتصرت إيران مجددًا في هذا الاستحقاق كما انتصرت في ميادين وجبهات وصعد كثيرة منذ انطلاق ثورتها، لعل أكثر العبارات المناسبة التي تعبر عن التنوع الإيجابي الضروري واللازم في تنفيذ السياسات الإيرانية هي أن نقول، إن الإيرانيين يتقنون حياكة السجّاد بذات القدر الذي يتقنون فيه لعبة الشطرنج على الرقعة العالمية الكبرى.

إيران تمتلك نظامًا دستوريًا مؤسساتيًا ديمقراطيًا متطورًا يليق بمكانتها وبقدراتها وحجمها ومكانتها في العالم الجديد تتفوق به على الكثير من دول العالم المتقدمة

الكيان الصهيوني على حافة الحرب الأهلية

محمد نادر العمري
كاتب ومحلل سياسي

سعت الحكومات الصهيونية المتعاقبة، وبصورة خاصة حكومة "بن غوريون" في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، إلى تبني سياسة "بوتقة الانصهار"، للحد من اتساع الانقسام البنيوي الذي كان سائدًا. وهو يتسم بسيادة الموقف داخل ما يطلق عليه المجتمع الصهيوني منذ تأسيس هذا الكيان في المنطقة بعد نكبة العام ١٩٤٨م، نتيجة الصراع المتنامي الذي كان دائرًا بين طبقة "الأشكناز" التي كانت تضم اليهود الغربيين الذين شكّلوا ما يمكن وصفه بـ"العمود الفقري" لكيان الاحتلال، و"السفارديم" أي اليهود الشرقيين.
إلا أن الصراع الداخلي آخذ في التطور أكثر، منذ العقود الأخيرة، لترتفع بموجبه مؤشرات اندلاع حرب أهلية بين مكونات هذا الكيان، ولا سيما بعد وصول اليمين المتطرّف للحكم لأول مرة في تاريخ كيان الاحتلال، في نهاية العام ٢٠٢٢م، ودخوله في ائتلاف مع اليمين الليبرالي "حزب الليكود" برئاسة بنيامين نتنياهو. إذ إن عوامل اندلاع حرب أهلية باتت تهدّد الكيان الصهيوني لا يمكن إرجاع أسبابها فقط إلى الفشل الاستراتيجي في تحقيق أهداف حكومة نتنياهو من العدوان على قطاع غزّة بعد عملية طوفان الأقصى- وإن كانت هذه العملية قد زادت من تعرية التصدع الحاصل داخل هذا الكيان- بل هي تعود إلى عقود سابقة، وبصورة أكثر تحديدًا إلى تاريخ الانقلاب السياسي الذي عصف بالمشهد الصهيوني في العام ١٩٧٧م، متمثلًا بوصول اليمين لأول مرة إلى الحكم مع حزب الليكود، ثمّ تداعيات الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الصهيوني في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي حتى منتصفه، إلى جانب عدم القدرة على حسم الملفات الجدلية داخل هذا "المجتمع"، من موضوع إعفاء اتباع التيارات الدينية من الخدمة العسكرية، وإشكاليات اعتماد التوراة أو الدستور، كذلك حرمة السبت، وقضية المرأة، وغيرها الكثير من الجدليات التي أصبحت ضمن دائرة التجاذب لتحقيق مصالح سياسية وانتخابية، وضع الكيان الصهيوني- وفقًا لوصف المؤرخ الصهيوني بريكو بريسكو- على صفيح من الجمر تغطيه طبقة رقيقة من الرمل.

هذه المخاوف، برزت في الوثيقة التي نشرها معهد دراسات الأمن القومي الصهيوني التابع لجامعة "تل أبيب" في مطلع العام ٢٠٢٢م، عرفت بـ"وثيقة التقييم الاستراتيجي السنوية"، وقدمت إلى مراكز صنع القرار الصهيوني. وتضمنت التهديدات والانقسامات الداخلية وما يعيشه الكيان الصهيوني جراء التفكك الاجتماعي الآخذ بالاتساع إلى مستوى بات يستدعي دق ناقوس الخطر. وفي هذه الوثيقة وصف "غادي آيزنكوت" رئيس هيئة الأركان السابق التهديدات الداخلية بأنها الخطر المحدق بمشروع "الحلم الصهيوني"، مضيفًا: "الصهاينة قلقون ليس بسبب التهديد الإيراني، ولكن بسبب التفكك الذي تشهده الدولة من الداخل".
إذ أرجعت الوثيقة مظاهر التفكك حينها إلى أزمة الحكم والانقسام السياسي الذي شهده الكيان الصهيوني بعد خوض أربع جولات انتخابية في أقل من عامين، إضافة إلى ضعف أداء الحكومة الصهيونية القائمة على ائتلاف بينت - لابيد، وتراجع ثقة المستوطنين بالمؤسسة العسكرية بنسبة تجاوزت ١٢٪ خلال عام واحد فقط - وفقًا لاستطلاع معهد الديمقراطية الصهيونية- إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أمست تنهش بمناعة المجتمع الصهيوني وهذا انعكاس لارتفاع مستوى الانقسامات بين مكونات هذا المجتمع، والذي شهد مزيدًا في التفاوت بين طبقاته بعد انتشار جائحة "كورونا"، وغياب ما أطلق عليه تطبيق العدالة الاجتماعية.
إلا أن حدة الانقسام قد اتّخذت نسبها بالتزايد بعد وصول اليمين المتطرّف إلى الحكم في الكيان الصهيوني، في نهاية العام ٢٠٢٢م، فلم تعد مصطلحات الصراع الإيديولوجي بين اليمين واليسار سائدة في المشهد السياسي الصهيوني الذي شهد تبدلًا جذريًا تجلى مع توجّه تحالف اليمين الليبرالي واليمين المتطرّف إلى إحداث تغييرات جذرية للبنية السياسية للكيان الصهيوني، سواء أكان ذلك من خلال تقليص صلاحيات ومهام المحكمة الدستورية العليا ونقلها لتعزيز دور رئيس الحكومة ومكانته وحتّى في تبني سياسة التغاضي عن انتهاكات الجماعات المتطرّفة التي تجاوزت الاعتداءات على العرب الفلسطينيين لتستهدف المستوطنين، وصولًا إلى زيادة نفوذ الشخصيات المتطرّفة وتأثيرها في صنع القرار، على غرار نقل مسؤولية إدارة الضفّة الغربية إلى وزير المالية والاستيطان بتسلئيل سموتريتش؛ بعدما كانت بيد جيش قوات الاحتلال، وتنامي الخلاف بين نتنياهو وقادة الجيش قبل عملية "طوفان الأقصى" وسعيه الحثيث لتهميش دور الجيش ومكانته في عملية صنع القرار السياسي.
هذا فضلًا عن استمرار منح أتباع التيارات والأحزاب الدينية المزيد من الامتيازات المتعلّقة بزيادة حصتهم من الميزانيات المخصصة؛ وإعفاؤهم من الخدمة العسكرية، الأمر الذي دفع القوى الصهيونية وخاصة الموسومة بالليبرالية للخروج بمظاهرات حاشدة لمنع النخبة الجديدة المتطرّفة- أي ائتلاف نتنياهو مع اليمين المتطرّف- من تكريس تغييرات جوهرية في طبيعة الحكم داخل الكيان الصهيوني، تسهم في استئثار هذا الائتلاف أو القوى المنبثقة عنه مستقبلًا بالتحكم بمفاصل الحكم، وتهيمن على مراكز صنع القرار، في تهميش لباقي القوى والتيارات التقليدية التي كانت سائدة منذ العام ١٩٤٨م.
خلال هذه المدة القصيرة، وبالتحديد، منذ تشرين الأول في العام ٢٠٢٢م حتّى عملية "طوفان الأقصى"، تصاعدت وتيرة ذروة وحدة التجاذبات الداخلية، وخاصة بعد التقارير للأجهزة الأمنية التي حذرت من مخاطر نشوب حرب أهلية ودخول الكيان الصهيوني في سيناريو الفوضى وانهيار الدولة، على أثر تلقي العديد من الشخصيات السياسية، وفي مقدمتهم نفتالي بينت الذين دعموا المظاهرات، تهديدات بالقتل من جماعات متطرّفة. عملية "طوفان الأقصى" التي شهدتها الأراضي المحتلة فجر السابع من تشرين الأول العام ٢٠٢٣م، وإن حاول نتنياهو استثمارها بداية في محاولة توحيد الشارع الصهيوني وترويض القوى والتيارات خلفه بذريعة "الدفاع عن أمن الكيان الصهيوني"، إلا أنها سرعان ما أظهرت مدى هشاشة المناعة الداخلية لهذا المجتمع، وبصورة خاصة، بعدما تيقن الجميع بأن نتنياهو وزمرة ائتلافه من اليمين المتطرّف يخوضون حربًا لتحقيق مصالحهم الشخصية والسياسية والإيديولوجية.

التحليل الإخباري

ستارمر.. رئيس الوزراء البريطاني الأقرب للكيان الصهيوني

جمال واكيم
كاتب ومحلل سياسي

حقق حزب العمال البريطاني خلال الأسبوع الماضي فوزًا كبيرًا على حزب المحافظين حاصدًا ثلثي مقاعد مجلس العموم البريطاني في الوقت الذي تراجعت فيه حصة حزب المحافظين إلى ما دون ١٢٠ مقعدًا، أي أقل من ربع أعضاء المجلس.
هذا النصر تحقق بظلّ قيادة ستارمر وهو محام بريطاني من مواليد العام ١٩٦٢، وهو زعيم حزب العمال منذ العام ٢٠٢٠ وعضو مجلس النواب عن هولبورن وسانت بانكراس منذ العام ٢٠١٥، وسبق له وعمل متحدثًا لحزب العمال البريطاني لشؤون بريكست، وكان وزير الظل للخروج من الاتحاد الأوروبي.
ستارمر قاد تمردًا داخل حزب العمال ضدّ الزعيم السابق جيريمي كوربين، والذي عرف عنه دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني. وقد أطلق ستارمر حملة ضدّ كوربين تحت شعار مكافحة معاداة السامية، داخل حزب العمال، أدت بالمحصلة إلى الإطاحة بكوربين من الحزب في العام ٢٠٢٠ ما أسهم بإعادة تموضع حزب العمل في الطرف المؤيد للكيان الصهيوني. وبصفته زعيمًا لحزب العمال، أعاد ستارمر تموضع الحزب بعيدًا عن اليسار ونحو الوسط السياسي. وقد أكد على أهمية القضاء على ما عدّه معاداة السامية داخل الحزب والممثلة بقيادة كوربين ما يشير إلى دور اللوبي الصهيوني، بل والاستخبارات الصهيونية بالإطاحة بالزعيم السابق لحزب العمال وتبوء ستارمر زعامة الحزب.
ووفقًا لمعلومات مسرّبة، فخلال حملته ضدّ كوربين، لجأ ستارمر للاستعانة بخدمات رجل يدعى عساف كابلان للتجسس على كوربين وأعضاء آخرين في حزب العمال المؤيدين للقضية الفلسطينية ومراقبة حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وعساف كابلان هو جاسوس صهيوني سابق في "الموساد" الصهيوني، وسبق وعمل في وحدة التجسس الإلكتروني المسماة الوحدة ٨٢٠٠ التي تتجسس بشكل غير قانوني على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى إدارة مواقع إلكترونية تهدف إلى إثارة الفتن الطائفية والإثنية في العالم العربي. وقد أثار ذلك حملة استهجان واسعة داخل حزب العمال، إلا أن ستارمر تمسك بكابلان وأعطاه منصبًا رسميًا داخل حزب العمال.
والجدير ذكره أن ستارمر كان دائمًا داعمًا للكيان الصهيوني وقد أكد دعمه لها مرارًا أمام لجنة أصدقاء الكيان الصهيوني داخل حزب العمال والتي تشكّل النسخة البريطانية من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة "إيباك"، علمًا أن لجنة أصدقاء الكيان الصهيوني تولّت تمويل الحملة الإنتخابية لأكثر من ٤٠ بالمئة من أعضاء حزب العمال في الانتخابات التشريعية الأخيرة.
وقد دعم ستارمر الكثيرين من المؤيدين للكيان الصهيوني لتبوء مناصب داخل حزب العمال، ومن ضمنهم رجل يدعى داميان إيجان الذي أصبح عضوًا في البرلمان عن مقاطعة كينغسوود في ١٥ شباط/فبراير الماضي. وداميان رجل يهودي شاذ جنسيًا، "متزوج" من رجل مولود في الكيان الصهيوني يُدعى يوسي فيلبرياوم. ويوسي فيلبرياوم هو مُجنّد جواسيس صهيوني، وقد خدم أيضًا في وحدة التجسس الصهيونية ٨٢٠٠، وما يزال على علاقة بالاستخبارات العسكرية الصهيونية.